﴿ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۖ وَمَنۡ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٢٧٥﴾ [البقرة: 275]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

التَّحْذيرُ مِنَ الرِّبا وذَمُّ أَهْلِهِ، بَعْدَ ذِكْرِ التَّصَدُّقِ وفَضْلِ المتصدّقين

لمّا ذكر تعالى النّفقة، ورغّب فيها بأنواع التّرغيب في أساليب متنوّعة، وكان الرّزق يشمل الحلال والحرام، وكان ممّا يسترزقون به قبل الإسلام الرّبا؛ وهو في الصّورة زيادةٌ، وفي الحقيقة نقصٌ، ضدُّ ما تقدَّم الحثُّ عليه من الإنفاق؛ وهو في الظّاهر نقصٌ، وفي الباطن زيادة، نهاهم عن تعاطي الرّبا ونفّرهم منه، وبيّن لهم حُكْمَه وأنّه خبيث ممقوت، لا يصلح لأكل ولا صدقة، حيث شنّع القرآن به وبمتعاطيه.

أو: لمّا كان حالُ المنفِقِ الّذي يبتغي وجه الله سبحانه أفضلَ الأحوال، وهو الحال الّذي دُعواً إليه؛ ذكر بعده أدنى الأحوال، وهو الّذي يُتَوَسّلُ به إلى الأموال بالرّبا، كان أفضلَ النّاس المنفقُ، وشرَّ النّاس المُرابي؛ فذكر شرَّ النّاس بعد أن ذكر خيرهم تنفيرا منهم[1]،

أو: لمّا ذكَرَ تَعالى الأَبْرارَ المنفقين المُتَفَضِّلينَ بالبرِّ والصِّلاتِ، لِذوي الحاجاتِ والقَرابات، في جَميعِ الأَحْوالِ والأَوْقاتِ، شرَعَ في ذِكْرِ أَكَلَةِ الرِّبا وأَمْوالِ النّاسِ بالباطِلِ وأَنْواعِ الشُّبُهاتِ[2]، فسياقُ الآيات واردٌ في تَفْضيلِ الإنْفاقِ والصَّدَقَةِ في سَبيلِ اللَّهِ، وأَنَّهُ يَكونُ ذَلِكَ من طيبِ ما كَسَبَ، ولا يَكونُ مِنَ الخَبيثِ وهوَ: الرِّبا[3].

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 4/108، 109.
(2) ابْنُ كثير، تفْسيرُ القرآن العظيم: 1/708.
(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 2/703.

❁ شَرْحُ الْمُفْرَداتِ:

1) ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾: أَصْلُ الرِّبا: النّماء والزّيادة مع العلوّ والارتفاع، فكلُّ شَيْءٍ ارْتَفَعَ أَوْ زادَ، فقَدْ رَبا،[1] وهو في الشّرع إعطاءُ المَدِينِ مالًا لِدائِنِهِ زائِدًا على قَدْرِ الدَّيْنِ، لِأَجْلِ الانْتِظارِ، فإذا حَلَّ الأَجَلُ ولَمْ يَدْفَعْ زادَ في الدَّيْنِ[2]، وهو مأخوذ من ربا يربو، إذا نما وزاد على ما كان، ومعلوم أنّ العرب تقول للغريم: أتقضي أم تربي؟ فكان الغريم يزيد في عدد المال، ويصبر الطّالب عليه، مقابل تلك الزّيادة، وأدخل الشّرع في الرّبا التّفاضل في النّوع الواحد، باعتباره زيادة، وكذلك أكثر البيوع الممنوعة شرعا، إنّما كان منعها لمعنى زيادة، إمّا في عين مال، وإمّا في منفعة لأحدهما، من تأخير ونحوه، والفرق واضح بين البيع الحلال، والرّبا الحرام، ممّا يفهم من اللّفظ.

2) ﴿يَتَخَبَّطُهُ﴾: أَصْلُ الخَبْطِ وطْءٌ وضَرْبٌ مع شدّة، والخَبْطُ الضَّرْبُ على غَيْرِ اسْتِواء، ومنهُ خَبَطَ البَعيرُ بخُفِّ يَدِهِ: أَيْ ضَرَبَ الأَرْضَ بها، والخَبْطُ: الوَطْءُ الشَّديد، ومَعْنى يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطانُ: يَضْرِبُهُ ويَطَؤُهُ فيَصْرَعُهُ[3]، ويَجْعَلُهُ مُتَخَبِّطًا، أَيْ مُتَحَرِّكًا على غَيْرِ اتِّساقٍ[4]، وقَالَ أَبُو حَاتِم: الخباط: دَاء كالجنون، يصيب الرّجل[5]، كأنّ الإنسان عند إصابته به يتخبّط[6].

3) ﴿ٱلْمَسِّ﴾: المسّ: مخالطة دقيقة ذاتُ أثر، وأكثر استعماله في جَسِّ الشَّيْءِ باليَدِ، واسْتُعيرَ لِلجِماعِ؛ لأنَّه لَمْسٌ، ولِلجُنونِ؛ كأنَّ الجِنَّ مَسَّتْهُ؛ وهوَ المَقْصودُ هنا، ولِكُلِّ أَذًى يَنالُ الإِنْسانَ[7]، وقال بعضهم هو الّذي ينال النّاس من الجنون، نسبه الله تعالى إلى الشّيطان، وذلك بتمكين الله تعالى له من ذلك[8].

4) ﴿مَوْعِظَةٌ﴾: الوَعْظُ التَّذْكيرُ بالخَيْرِ فيما يَرِقُّ لَهُ القَلْب، والوَعْظُ: نُصْحٌ وتَذْكيرٌ

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (ربي)، جبل، المُعْجمُ الاِشْتِقاقيُّ: (ربو، ربى)، السّمين، عُمْدةُ الحُفّاظِ: (ربو).
(2) ابْنُ عاشور، التّحرير والتّنوير: 3/79.
(3) الأزْهريّ، التّهْذيب، ابن فارس، مقاييس اللغة، الرّاغِب، المُفْردات، السّمين، عُمْدةُ الحُفّاظ، جبل، المُعْجمُ الاِشْتِقاقيُّ: (خبط).
(4) ابْنُ عاشور، التّحرير والتّنوير: 3/72.
(5) ابْنُ دريد، جمهرة اللّغة: 1/291.
(6) ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة: 2/241.
(7) الجوْهريّ، الصّحاح، وابْنُ عبّاد، المُحيط، والرّاغِب، المُفْردات: (مسس)، وابْنُ فارِس، مقاييسُ اللُّغةِ: (مس)، جبل، المعجم الاشتقاقي: (مسس، مسمس).
(8) الحِمْيري، شمس العلوم: 3/1712.

بالعَواقِبِ، وأَصْلُ الوَعْظِ: تذكير بالخير مع تَخْويف، والوَعْظُ والعِظَةُ والمَوْعِظَةُ: تَذْكيرُكَ لِلإِنْسانِ بما يُلَيِّنُ قَلْبَهُ من ثَوابٍ وعِقابٍ[1]، والوعظ مؤنّث من الموعظة، في قوله تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ أي: وَعْظٌ، وفيه قال سيبَوَيْه كأنّه اكْتَفى بِذِكْر المَوْعِظَة عن التّاء[2].

5) ﴿سَلَفَ﴾: السَّلَفُ: المُتقدّم، يُقالُ لِفُلان: سَلَفٌ كَريمٌ، أَيْ آباءٌ مُتَقَدّمونَ، وكُلُّ شَيْءٍ مَضى وانْقَضى، فهوَ سالِفٌ، وأَصْلُ سَلَفَ، يَدُلُّ على تَقَدُّمٍ وسَبْقٍ[3] بلطف[4]، ومَعْنى الآية: فلَهُ أَخْذُ ما تَقَدَّمَ قَبْلَ التَّحْريم[5].

6) ﴿خَٰلِدُونَ﴾: الخلد: بقاء الشّيء أو وصفه أمدًا طويلًا، رغم زوال نظيره، أو قرينه، وذلك ببعده عمّا يفسد ذاته أو صفته، أو بعبارة أخرى: الإقامة والبقاء على صفة واحدة[6].

❁ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

فظاعةُ حالِ المُرابي يَوْمَ القيامَةِ، وشدّة وَعيدِ الله على الرِّبا المذموم

الّذينَ يَتَعامَلونَ بالرِّبا ويستحلّونه، لا يَكونونَ في الدُّنيا إلّا في اضْطِرابٍ وخَلَل، ولا يَقومونَ يَوْمَ القيامَةِ من قُبورِهِمْ إلّا كما يَقومُ الّذي أَفْسَدَ الشَّيْطانُ عَقْلَهُ، فصارَ يَتَخبّطُ مِنَ الجُنونِ الّذي أَصابَه؛ لأَنَّهُم اسْتَحَلّوا أَكْلَ الرِّبا، ولَمْ يُفَرِّقوا بَيْنَ الرِّبا الّذي حرّمه الله، وبَيْنَ البيع الّذي أَحَلَّ اللهُ وبارك فيه، فقالوا: ﴿إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰا۟﴾، في كَوْنِهِ حَلالًا، فكُلّ منهما فيهِ مُعاوَضَةٌ وكَسْبٌ، فرَدَّ اللهُ عَلَيْهِمْ، فبَيَّنَ لهم أَنَّ التَّحْليلَ والتَّحْريمَ ليس من شَأْنِهِمْ، وأَنَّ التَّماثُلَ الّذي زَعَموهُ ليس صحيحًا، واللهُ قَدْ أَحَلَّ البَيعَ لِما فيهِ من نَفْعٍ عامٍّ وخاصّ، وحَرَّمَ الرِّبا لِما فيهِ من ظُلْمٍ وأَكْلٍ لِأَمْوالِ النّاسِ بالباطِلِ. فمن بلغَه نَهْيُ اللهِ عن الرِّبا فارْتَدَعَ، وكَفَّ عنه، وتابَ إلى اللهِ منه، فلَهُ ما مَضى من

(1) الخليل، العين: (عظو)، والجوْهريّ، الصّحاح، وابْنُ فارِس، مقاييسُ اللُّغة، وابْنُ منْظور، لِسانُ العرب، والرّاغِب، المُفْرداتُ: (وعظ).
(2) ابن سيده، المحكم: 8/220.
(3) الجوْهريّ، الصّحاح، ابْنُ فارِس، مقاييسُ اللُّغة، ابْنُ منْظور، لِسانُ العرب، الرّاغِب، المُفْردات، السّمين، عُمْدةُ الحُفّاظِ: (سلف).
(4) جبل، المعجم الاشتقاقي: (سلف).
(5) الآلوسي، روحُ المعاني: 2/49.
(6) انظر الأزهري، تهذيب اللغة: (خلد)، ابن فارس، مقاييس اللغة، الراغب، المفردات، ابن منظور، لسان العرب، الزبيدي، تاج العروس، جبل، المعجم الاشتقاقي: (خلد).

أَخْذِهِ لِلرِّبا، لا إِثْمَ عليه فيه، وأَمْرُهُ مَوْكولٌ إلى عَفْوِ اللهِ، ومَنْ عادَ إلى أَخْذِ الرِّبا بَعْدَ أَنْ بَلَغَهُ النَّهيُ، وقامَتْ عليه الحُجَّةُ؛ فقَدِ اسْتَحَقَّ دُخولَ النّارِ والخُلودَ فيها، وهَذا الخُلودُ في النّارِ المَقْصودُ به البَقاءُ الطَّويلُ فيها، فإنّ الخُلودَ الدّائِمَ فيها لا يَكونُ إلّا لِلكُفّارِ، أَمّا أَهْلُ التَّوْحيدِ فلا يُخلَّدونَ فيها، كما هو معتقد أهل السّنّة[1].

❁ الإيضَاحُ اللُّغَوِيُّ وَالبَلَاغِيُّ:

نكتةُ التَّعْبيرِ بـ ﴿يَأْكُلُونَ﴾ في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾:

الـــزّيـــادَةُ في التَّشْنيعِ عَلَيْهِمْ وتَبْشيعِ حالِهِمْ

جُمْلَةُ ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ استئنافٌ، والمعنى: يَكْسبونَ الرِّبا ويَتَعاطَوْنَه، وآثرَ النَّظمُ استعمالَ الأكلِ دون غيرِه من الكلمات الدَّالَّةِ على المقصود؛ لطائفةٍ من النّكات البيانيَّة:

النكتةُ الأولى: التَّشْنيعُ على المُرابينَ بلَفْظَةِ الأَكْلِ الدّالَّةِ على جَشَعِ الآكلِ من جهة، فهو يأكُلُ المالَ ويلتهمُه كما يأكلُ الطَّعامَ.

النُّكتةُ الثّانية: آكلُ الرِّبا يُخفي المالَ الحرام كما يُخْفي الآكِلُ ما يأكلُه في بطنه.

النُّكتةُ الثّالثة: استحالةُ إرجاعِ المالِ الحرامِ في اعتقاد آكِلِه كما يستحيلُ رجوعُ المأكولِ على الحالة التي كان عليها قبل أكله.

النُّكتةُ الرّابعة: خلطُ المالِ الحرامِ بالمال الحلال حتّى لا يتميّز منه فيمكن استرجاعه، كما لا تتميّز أنواعُ الطّعام بعضُها من بعض بعد أكلِها.

النُّكتةُ الخامسة: الأَكْلُ غالبُ ما يَنْتَفِعُ به المرابي، فيُصْرَفُ في المَأْكولِ غالبًا، فأُقيمَ هذا البَعْضُ من تَوابِعِ الكَسْبِ مَقامَ الكَسْبِ كُلِّه[2].

النُّكتةُ السّادسة: الرِّبا شائِعٌ في المَطْعوماتِ وهوَ زيادَةٌ في الأَجَلِ، بأَنْ يُباعَ مَطْعومٌ بمَطْعوم، بأَكْثَرَ منه من جِنْسِه[3]؛ فيكون الأَكْلُ هنا على ظاهِرِه من خُصوصِ الأَكْلِ[4].

(1) لجْنةٌ من عُلماءِ الأزْهر، المُنتخبُ في تفْسيرِ القرآن الكريم: ص: 66، ونُخْبةٌ من أساتِذةِ التّفْسير، التّفْسيرُ المُيسّر: ص: 47، وجماعةٌ من عُلماءِ التّفْسير، المُخْتصرُ في تفْسيرِ القرآن الكريم: ص: 47.

(2) ابن عطيّة، المحرّر الوجيزُ: 1/371، والبيضاوي، أنوار التّنزيل: 1/162.

(3) أبو السُّعود، إرْشادُ العقْلِ السّليمِ: 1/412، والبيضاوي، أنوار التّنزيل: 1/162.

(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 2/704.

وقد جاءَتْ لَفْظَةُ الأَكْلِ مُقترنةً بالمالِ الحرامِ في مَواضِعَ كَثيرَةٍ مِنَ القرآنِ الكَريمِ؛ لِأَنَّ الأَكْلَ أَقْوى مَقاصِدِ الإِنْسانِ في المالِ، ثُمَّ صارَ حَقيقَةً عُرْفيَّةً، فقالوا: أَكَلَ مالَ النّاسِ، قالَ تَعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [البَقَرَة: 188] وقالَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً﴾ [آل عِمرانَ: 130]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ [النِّساء: 10][1].

رَوْعَةُ التَّصْويرِ في التَّشْبيهِ التَّمْثيليِّ[2] لآكِلِ الرِّبا بالمَمْسوسِ:

شَناعَةُ صورَةِ آكِلِ الرِّبا في الحالِ والمآلِ

قولُه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ في غايةِ الإِبْداعِ الذّائِعِ، والتَّصويرِ الفَنّيِّ الرّائِعِ، الذي يَفوقُ الخَيالَ، في رَوْعَةِ الجَمالِ، وهوَ ما مَثَّلَ به القرآنُ الكَريمُ آكِلَ الرِّبا الذي يَمْتَصُّ دِماءَ الكادِحينَ بالشَّخْصِ المَصْروعِ الذي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطانُ من الجنونِ، فهوَ يَمْشي ويَسْقُط، ويَتَرَنَّحُ في مِشْيَتِه، ويَهْذي في كَلامِه فلا يَسْتَطيعُ السَّيْطَرَةَ على أَفْعالِه وحَرَكاتِه[3]، فهو تَشْبيهٌ تَمْثيليٌّ لِآكِلِ الرِّبا بمَنْ أَصابَهُ مَسٌّ فاخْتلَّ طَبعُه، وانْتكستْ حالُه[4].

وحَقيقَةُ القيامِ النُّهوضُ والانتِصابُ والاسْتِقْلال، فهو يُطْلَقُ مَجازًا على تَحَسُّنِ الحالِ، وعَلى القوَّةِ، يُقالُ قامَتِ السّوق، وقامَتِ الحرْبُ؛ فإن كان القيامُ المَنْفيُّ هنا مرادًا به القيامُ الحَقيقيُّ فالمَعْنَى: لا يَقومونَ يَوْمَ يَقومُ النّاسُ لِرَبِّ العالَمينَ إلّا كما يَقومُ المَصْروعونَ لِأَنَّهُمْ أَكَلُوا الرِّبا فأَرْباهُ اللّه تَعالى في بُطونِهِمْ حَتَّى أَثْقَلَهم فلا يَقْدِرونَ على الإِيفاضِ والإِسْراعِ[5]، فهُمْ يَنْهَضونَ ويَسْقُطونَ لا يَسْتَطيعونَ المَشْيَ سَويًّا[6]، تلك سيماهُمْ يُعرَفونَ بها

(1) ابْنُ عاشور، التّحرير والتّنوير: 3/79.
(2) التّشْبيهُ التّمثيليُّ: ما كان وجْهُ الشّبهِ فيه صورةً عقليّةً تحْتاجُ إلى تأوُّلٍ سواءٌ كان مُفْردًا أوْ مُركّبًا. ينظر: الجرجاني، أسْرارُ البلاغةِ: ص: 65.
(3) محمد علي جميل، الإبْداعُ البيانيُّ: ص: 53.
(4) أبو حيّان، البحر المحيط: 2/705.
(5) الزّمخْشريّ، الكشّاف: 1/320، والبيضاوي، أنْوارُ التّنْزيلِ: 1/162، وإسْماعيل حقّي، روحُ البيانِ: 1/436.
(6) ابْنُ عاشور، التّحرير والتّنوير: 3/81.

عند أَهْلِ المَوْقِفِ[1]، وَإِنْ كان المرادُ بالقيامِ المنفيِّ القيامَ المَجازيَّ فالمَعْنَى: قيامُ المرابين في حِرْصِهِمْ ونَشاطِهِمْ في مُعامَلاتِ الرِّبا كَقيامِ المَجْنونِ، وهو تَشْبيهُ حالِ القائمِ بحِرْصٍ وجَشَعٍ إلى تِجارَةِ الرِّبا بقيامِ المَجْنونِ؛ لِأَنَّ الطَّمعَ يَسْتَفِزُّهُ حَتَّى تَضْطَرِبَ أَعْضاؤُه، كَما يَقومُ المُسْرِعُ في مَشْيِهِ يَخْلِطُ في هَيْئَةِ حَرَكاتِهِ، إمّا من فزَعٍ أَوْ غَيْرِهِ قَدْ جُنَّ[2]، فالآيَةُ على المَعْنَى الحَقيقيِّ وعيدٌ لهم بابْتِداءِ تَعْذيبِهِمْ من وقْتِ القيامِ لِلحِسابِ إلى أَنْ يَدْخُلوا النّارَ، وهيَ على المَعْنَى المَجازيِّ تشْنيعٌ أَوْ تَوَعُّدٌ بسوءِ الحالِ في الدُّنْيا، ولُقْيا المَتاعِبِ ومَرارَةِ الحَياةِ تَحْتَ صورَةٍ يَخالُها الرّائي مُسْتَقيمَةً، وهي متخبّطة[3]؛ وهوَ أَيْضًا ما يُفيدُهُ التَّعبيرُ بالفِعْلِ المُضارِعِ ﴿يَقُومُونَ﴾ من تَجَدُّدِ المَتاعِبِ عَلَيْهِمْ في الحالِ واسْتِمْرارِها في المآلِ.

تَعْليلُ تَخَبُّطِ المُرابي وتَأْكيدُه بِشِبْهِ الجُمْلَةِ ﴿مِنَ ٱلْمَسِّ﴾:

التَّخبُّطُ محمولٌ على معناه الحقيقيِّ

﴿مِنَ﴾ في قولِه تعالى: ﴿مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ تَعْليليَّةٌ، والجارُّ والمجرورُ ﴿مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ يَتَعَلَّقُ بقَوْلِهِ: ﴿يَتَخَبَّطُهُ﴾، وهوَ على سَبيلِ التَّأْكيدِ، ورَفْعِ ما يَحْتَمِلُهُ ﴿يَتَخَبَّطُهُ﴾ من المَجازِ، إِذْ لا يَكونُ التَّخبُّطُ إلّا من المَسِّ؛ فلا يُظَنُّ أَنَّهُ تَخَبُّطٌ مَجازيٌّ بمَعْنى الوَسْوَسَةِ[4]، فلمّا احتمل أَنْ يُرادَ بالتَّخَبُّطِ الإغْواءُ وتَزْيينُ المَعاصي أَزالَ قَوْلُهُ: ﴿مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ هَذا الاحْتِمالَ[5].

سِرُّ مَجيءِ اسمِ الإشارةِ للبعيدِ في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ﴾:

بَيانُ بُعْدِ المُرابينَ عن الحَقِّ وبُعْدِ قَولِهِمْ عن الصِّدْقِ

عادَ اسْمُ الإشارَةِ في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ﴾ إلى ما ذُكِرَ من تصوير حالِ المُرابين في الدّنيا، وإلى العِقابِ المُعَدِّ لهم في الآخرة، وهوَ أَنَّهُمْ يَقومونَ من قُبورِهِمْ كالصَّرْعى بسَبَبِ مَسِّ

(1) أبو السُّعود، إرْشادُ العقْلِ السّليمِ: 1/412.
(2) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 1/372، والشّوْكانّي، فتْحُ القديرِ: 1/339
(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 2/705، وابْنُ عاشور، التّحرير والتّنوير: 3/81.
(4) القاسِمي، محاسِنُ التّأْويلِ: 2/219.
(5) أبو حيّان، البحر المحيط: 2/706.

الشَّيْطانِ لهم، وما في اسْمِ الإشارَةِ من مَعْنَى البُعْدِ لِلإيذانِ بفَظاعَةِ فعلِ المُشارِ إليه وبُعْدِهِ عن الصَّوابِ[1]، وقيلَ: بل هو إشارَةٌ لِأَكْلِهِم الرِّبا؛ لأنَّه سَبَبٌ في عُقوبَتِهِمْ، وسَبَبُ السَّبَبِ سَبَبٌ لهُ[2].

دَلالَة التَّشْبيهِ المَقْلوبِ في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾:

قولُ المُرابين ومُؤيّديهم: ﴿إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ يحتملُ أن يكونَ تشبيهًا مقلوبًا أو غيرَ مقلوبٍ، ففي التّشْبيهِ المَقْلوبِ، يكونُ شَبَّهَ البَيْعَ بالرِّبا؛ إشارَةً إلى أَنَّهُمْ عَكَسوا الكَلامَ لِلمُبالَغَةِ، حَتَّى جَعَلوا الرِّبا أَصْلاً، والبَيْعَ فرْعًا؛ فشَبَّهوهُ به، وهوَ في البَلاغَةِ مَرْتَبَةٌ عُلْيا، بل هو من أَعْلى مَراتِبِ التَّشْبيهِ، يُصْبِحُ المُشَبَّهُ به قائمًا بالمُشَبَّهِ وتابعًا لَه؛ وذلك لِلإشارَةِ إلى شِدَّةِ مُبالَغَتِهِمْ في اعْتِقادِ حَلِّ الرِّبا[3]، وشُبْهَتُهُمْ أَنَّهُمْ قالوا: لَو اشْتَرَى الرَّجُلُ ما لا يُساوي إلّا دِرْهَمًا بدِرْهَمَيْنِ جازَ، فكَذلكَ إذا باعَ دِرْهَمًا بدِرْهَمَيْنِ؛ فجيءَ به على طَريقِ المُبالَغَةِ، وهوَ أَنَّهُ قَدْ بَلَغَ من اعْتِقادِهِمْ في حِلِّ الرِّبا أَنَّهُمْ جَعَلوهُ أَصْلًا وقانونًا في الحِلِّ حَتَّى شَبَّهوا به البَيْعَ[4].

تطرُّفُ المُرابينَ؛ بجعلِهم الرِّبا أصْلًا والبيعَ فرعًا

وَإِنْ كان قَوْلُهم قَوْلًا حاليًّا بحَيْثُ يَقولُهُ كُلُّ مَنْ يَأْكُلُ الرِّبا لَوْ سَأَلَهُ سائِلٌ عن وجْهِ تَعاطيهِ الرِّبا، فهوَ اسْتِعارَةٌ، ويَجوزُ أَنْ يَكونَ ﴿قَالُوٓاْ﴾ مَجازًا؛ لِأَنَّ اعْتِقادَهُمْ مُساواةَ البَيْعِ لِلرِّبا يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَقولَهُ قائِلٌ، فأُطْلِقَ القَوْلُ وأُريدَ لازِمُه، وهوَ الاعْتِقادُ به[5].

القَصْرُ الإضافيُّ بـ(إنّما) يدلُّ على قَوْلِهم المَعْكوس وفَهْمِهم المَنْكوس

وَعلى احتمالِ أَنْ يَكونَ التَّشْبيهُ غَيْرَ مَقْلوبٍ فبناءً على ما فهموهُ أَنَّ البَيْعَ إنَّما حَلَّ لِأَجْلِ الكَسْبِ والفائِدَةِ، وذَلِكَ في الرِّبا مُتَحَقِّقٌ وفي غَيْرِهِ مَوْهوم[6].

(1) أبو السُّعود، إرْشادُ العقْلِ السّليمِ: 1/412.
(2) البسيلّي، التّقْييدُ الكبير: 1/358.
(3) الزّمخْشريّ، الكشّاف: 1/320-321، والسّمين، الدُّرُّ المصونُ: 2/633، والقاسِمي، محاسِنُ التّأْويلِ: 2/225.
(4) البيضاوي، أنْوارُ التّنْزيلِ: 1/162، والزّمخْشريّ، الكشّاف: 1/320، والقِنّوْجيّ، فتْحُ البيانِ: 2/140.
(5) ابْنُ عاشور، التّحرير والتّنوير: 3/83.
(6) الخفاجيّ، حاشيةُ الشِّهابِ على البيضاويّ: 2/346. والآلوسي، روحُ المعاني: 2/49.

ويَدُلُّ على هَذا الفَهْم إيثارُ القَصْرِ بـ ﴿إِنَّمَا﴾ التي تُسْتَخْدَمُ في الأَمْرِ المَعْلوم الَّذي لا يُجْهَلُ ولا يُنْكَرُ، وفيه دَلالَةٌ على تَعَنُّتِهِمْ وشِدَّةِ اعْتِقادِهِمْ في حَلِّ الرِّبا، وأَنَّهُ الأَصْلُ الذي يُقاسُ عليه، وأَنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ مَعْروفٌ شائِعٌ مَعْلومٌ لا يَنْبَغي أَنْ يُنْكَرَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُنازَعوا فيه، ولِذلِكَ اعْتَقَدوا مَدْلولَ هَذا القَوْلِ وفَعَلوا مُقْتَضاهُ فَنَظَمُوهُما في سِلْكٍ واحِدٍ[1]، ويَدُلُّ على رُسوخِ هَذا الفَهْمِ السَّقيمِ في نُفوسِهِمْ أَيْضًا تَأْكيدُ الخَبَرِ بـ (أَنَّ)، واسْمِيَّةِ الجُمْلَةِ من قَوْلِهِ تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ﴾.

بلاغةُ الاِسْتِئْنافِ في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾:

أوامرُ الشَّرعِ في سياقِ الرَّدِّ على المُبْطلين قواعدُ ثابتةٌ، وأركانٌ راسخةٌ

قَوْلُهُ تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ جُمْلَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ، وهيَ جَوابٌ قاطِعٌ ذو مضمونٍ ناصع من الله لجميع البشرِ؛ وهي تضمَّنُ إرشادًا للإعْراضِ عن مُجادَلَةِ المُرابين إذْ لا جَدْوَى فيها؛ لِأَنَّهُمْ قالوا ذَلِكَ كُفْرًا ونِفاقًا، فلَيْسوا ممَّنْ تَشْمَلُهُمْ أَحْكامُ الإسْلامِ، وهوَ إقْناعٌ للمُسْلِمينَ بأَنَّ ما قالَهُ الكُفّارُ هو شُبْهَةٌ مَحْضَةٌ، وأَنَّ اللَّه العَليمَ قَدْ حَرَّمَ هَذا وأَباحَ ذَلِك، وما ذَلِك إلّا لِحِكْمَةٍ وفُروقٍ مُعْتَبَرَة، لَوْ تَدَبَّرَها أَهْلُ التَّدَبُّرِ لَأَدْرَكوا الفَرْقَ بَيْنَ البَيْعِ والرِّبا، وهوَ ما يُشْعِرُ به الطِّباقُ البَديعُ بَيْنَ كَلِمَتَي أَحَلَّ، وحَرَّمَ؛ فالمُشَرِّعُ هو اللَّه، وهوَ أَعْلَم بمَصالِحِ عِبادِهِ وبِما تَسْتَقيم به حَياتُهُمْ.

ولَيْسَ في هَذا الجَوابِ كَشْفٌ لِلشُّبْهَةِ فهوَ مِمّا وكَلَهُ اللَّهُ تَعالَى إلى مَعْرِفَةِ أَهْلِ العِلْمِ مِنَ المُؤْمِنينَ، مَعَ أَنَّ ذِكْرَ تَحْريمِ الرِّبا عَقِبَ التَّحْريضِ على الصَّدَقاتِ يومِئُ إلى كَشْفِ الشُّبْهَةِ[2]، ولِذا جيءَ بالعَطْفِ بَيْنَ الجُمَلِ لِاتِّحادِها في الخَبَرِيَّةِ (قالوا، وأَحَلَّ، وحرَّمَ، وأَمْرُه إلى الله).

فَوَجْهُ ارْتِباطِ هَذِهِ الجُمَلِ بعضِها ببعضٍ لِنَسْفِ مَقولَةِ المُرابينَ، ولِإِنْكارِ تَسْويَتِهِمْ بَيْنَ الرِّبا والبَيْعِ، إذِ الحِلُّ معَ الحُرْمَةِ ضِدّان،

(1) القِنّوْجيّ، فتْحُ البيانِ: 2/139، وابْنُ عاشور، التّحرير والتّنوير: 3/83، والرّويني، من غريبِ بلاغةِ القرآن الكريم، ص: 637.
(2) ابْنُ عاشور، التّحرير والتّنوير: 3/84.

فأَنَّى يَتماثَلانِ في الجَوازِ، فهيَ رَدٌّ من اللَّهِ تَعالى عَلَيْهِمْ وإِنْكارٌ لِتَسْوِيَتِهِمْ بينهما[1].

سِرُّ التَّعبيرِ بالمَجيءِ وتَذْكيرِ فِعْلِهِ في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ﴾:

تَرْفيعُ المَوْعِظَةِ وتَشْريفُها، وإيماءٌ بالوَعيدِ إلى مَنْ خالَفَها

أُوثِرَ التَّعْبيرُ بالمَجيءِ دونَ الإِتْيانِ؛ لأنَّه مَجيءٌ فيهِ إِلْزامٌ لِوُضوحِ الحُجَّةِ بدَلالَةِ التَّعْبيرِ بـ ﴿مَوْعِظَةٌ﴾؛ لِما في بناءِ (مفعلة) من المُبالَغَةِ في مَعْنَى الوَعْظِ لِزيادَةِ المَبْنَى، على أنَّ التَّاء للمبالغةِ كعَلّامَة؛ فهيَ تَبْلُغُ الغايَةَ في الوَعْظِ لانْتِهائِها إلى القُلوب، وإِشْراقِها في النُّفوسِ، ومَوْعِظَةٌ تلك أَوْصافُها؛ حَرِيَّةٌ عند وُرودِها وسَماعِها ومَجيئِها أَنْ تَنْقادَ لَها القُلوبُ المُؤْمِنَةُ؛ فتَمْتَثِلَ وتَنْتَهي عَمّا نَهَى اللّٰهُ عنه[2].

وتاء الموعظة للتَّأنيث؛ فحَذْفُها من ﴿جَآءَهُۥ﴾ بسببِ الفَصْلِ، ولِأَنَّ تَأْنيثَ المَوْعِظَةِ مَجازِيٌّ؛ لأَنَّها في مَعْنى الوَعْظِ، وللدّلالة على قوَّة الموعظة وعِظَمِها، إذ التَّذكيرُ فيه من معاني القوَّة ما لا يوجد في التَّأنيث[3]، والمَوْعِظَةُ: التَّحْريم، أَوِ الوَعيد، ويَتَعَلَّقُ قوله: ﴿مِن رَّبِّهِۦ﴾، بـ ﴿جَآءَهُۥ﴾، أَوْ: بمَحْذوف، فيَكونُ صِفَةً لِمَوْعِظَة، ويَكونُ هذا إيجازًا بالحَذْفِ والتَّقديرُ: "موعظةٌ بليغةٌ قويَّةٌ كائِنَةٌ من رَبِّه".

فَتَذْكيرُ الفِعْلِ تَرْفيعٌ لِقَدْرِ تلك المَوْعِظَةِ وتَشْريفٌ لَها[4]، كَما أَنَّ في ذِكْرِ المَوْعِظَةِ تَفْريعًا على الوَعيدِ في قَوْلِهِ: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾[5].

تَعْليقُ المَوْعِظَةِ بالرُّبوبيَّةِ تَعْظيمٌ لها وتَأْنيسٌ لِقَبولِها

قَوْلُه: ﴿مِن رَّبِّهِۦ﴾ فيهِ تَعْظيمُ المَوْعِظَةِ؛ لأنها من رَبِّه، العالِمِ بمَصالِحِه، وفي هذا تَأْنيسٌ لِقَبولِ المَوْعِظَةِ، إِذِ (الرَّبُّ) فيهِ إِشْعارٌ بإِصْلاحِ عَبْدِه، فمن دلالات الرب تعاهد المربوب لإصلاحه[6].

(1) الآلوسي، روحُ المعاني: 2/49، والنّسفيّ، مدارك التنزيل: 1/138.
(2) الرّويني، من غريبِ بلاغةِ القرآن الكريم 637.
(3) الزّمخْشريّ، الكشّاف: 1/321، وابن عطّيّة، المحرّر الوجيزُ: 1/372، وجبل، المعجم الاشتقاقي: (ذكر).
(4) البِقاعيّ، نظْمُ الدُّررِ 1/538.
(5) ابْنُ عاشور، التّحرير والتّنوير: 3/90.
(6) أبو حيّان، البحر المحيط: 2/708، وابن فارس، مقاييس اللغة: (رب)، وجبل، المعجم الاشتقاقي: (رب، ربرب).

دَلالَةُ عَوْدِ الضَّميرِ على ما تَقَدَّمَ في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾:

أحـكـامُ المـالِ بيَدِ اللهِ الـرَّزَّاق تَشْريعًا وجَـزاءً وتَوفيقًا

في عودةِ الضَّميرِ في قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ أَرْبَعةُ تَأْويلاتٍ:

الأوَّل: أَنَّ الضَّميرَ عائِدٌ على الرِّبا، أي: وأَمْرُ الرِّبا إلى اللَّهِ في تَحْريمِه.

الثّاني: عودةُ الضَّميرِ على ما سَلَفَ؛ أَي: أَمْرُه إلى اللَّهِ في العَفْوِ وإِسْقاطِ تَبِعَتِه.

الثّالِثُ: أَن يَكونَ الضَّميرُ عائِدًا على آكِلِ الرِّبا، أي: أَمْرُهُ إلى اللَّهِ في أَنْ يُثيبَهُ إذا انتهى أَوْ يُعَذِّبَهُ إن عاد إلى الرِّبا.

الرّابِعُ: أَنْ يَعودُ الضَّميرُ على المُنْتَهي، ولَكِنْ بمَعْنى التّأنيس لَهُ وبَسْطِ أَمَلِهِ في الخَيْرِ، كَما تَقولُ: (وأَمْرُهُ إلى طاعَةٍ وخَيْرٍ، ومَوْضِعِ رَجاء)، ويَجيءَ الأَمْرُ هاهُنا ليس في الرِّبا خاصَّةً بل وجُمْلَةِ أُمورِهِ[1].

والأَظْهَرُ أَنَّهُ راجِعٌ إلى ﴿فَمَن جَآءَهُۥ﴾ وَهوَ المُنْتَهي؛ لأَنَّه المَقْصودُ، وسياقُ الكَلامِ فيه، ومَعْنَى ﴿وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾: أَنَّ أَمْرَ جَزائِهِ على الانْتِهاءِ مَوْكولٌ إلى اللَّهِ تَعالَى، وهَذا مِنَ الإيهامِ المَقْصودِ منه التَّفْخيم، فالمَقْصودُ الوَعْدُ بقَرينَةِ مُقابَلَتِهِ بالوَعيدِ في قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[2].

دَلالَةُ الشَّرْطِ وجَوابِهِ في قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾:

القُـرآنُ يـذكـرُ أحـوالَ الـكـافـريـن، تشنيعًا عليهم، وتـحـذيـرًا من مُشابهتِهم

اسمُ الإشارةِ ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ راجِعٌ إلى ﴿وَمَنْ عَادَ﴾، أَيْ: رَجَعَ إلى ما سَلَفَ ذِكْرُهُ من فِعْلِ الرِّبا، واعْتِقادِ جَوازِهِ، والاحْتِجاجِ عليه بقياسِهِ على البَيْعِ.

وجُعِلَ جزاءُ العائِدِ الخلودَ في النّارِ؛ إمّا لأَنَّ المُرادَ العَوْدُ إلى قَوْلِ المُرابين: ﴿إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰا۟﴾، أَيْ: عادَ إلى اسْتِحْلالِ الرِّبا،

(1) ابن عطيّة، المحرّر الوجيزُ: 1/372، والثّعالبيّ، الجواهِرُ الحِسانُ: 1/535، وابْنُ التّمْجيد، حاشيةُ ابْنِ التّمْجيدِ: 5/466، والخفاجيّ، حاشيةُ الشِّهابِ على البيضاويِّ: 2/346.

(2) ابْنُ عاشور، التّحرير والتّنوير: 3/90، وأبو حيّان، البحر المحيط: 2/709.

وذَلِكَ نِفاقٌ؛ فإنَّ كَثيرًا مِن المنافقين قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمْ تَرْكُ التَّعامُلِ بالرِّبا؛ فعَلِمَ اللَّهُ منهُمْ ذَلِكَ، وجَعَلَ عَدَمَ إقْلاعِهِمْ عنه أَمارَةً على كَذِبِ إيمانِهِمْ؛ فالخُلودُ على حَقيقَتِهِ، وإمّا لِأَنَّ المُرادَ العَوْدُ إلى المُعامَلَةِ بالرِّبا؛ وهوَ الظّاهِرُ من مُقابَلَتِهِ بقَوْلِهِ: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ﴾؛ فالخُلودُ طولُ المُكْثِ، فيَكونُ الخُلودُ على هَذا المَعْنى مُسْتعارًا على مَعْنى المُبالَغَةِ، ومعناه: طولُ البَقاءِ؛ والمَصيرُ إلى هَذا التَّأويلِ واجِبٌ، لِلأَحاديثِ المُتواتِرَةِ القاضيَةِ بخروجِ المُوَحِّدينَ مِنَ النّارِ[1].

وَمن عاداتِ القرآن أَنْ يَذْكُرَ أَحْوالَ الكُفّارِ إغْلاظًا عَلَيْهِمْ، وتَعْريضًا بتَخْويفِ المُسْلِمينَ، ليُكَرِّهَهُمْ أحوالَ أَهْلِ الكُفْرِ، ولِهذا جاءَ الوَعيدُ مُؤَكَّدًا باسْمِيَّةِ الجُمْلَةِ وتَقْديمِ ضَميرِ الفَصْلِ إغْلاظًا على الكافِرينَ وتَخْويفًا لِلمُسْلمينَ[2].

❁ الفُرُوقُ المُعْجَمِيَّةُ:

لفظ الجِّنِ ولفظ الشَّياطينِ:

الشَّياطينُ اسْمٌ لِأَتْباعِ إبْليسَ، سَواءٌ كانوا مِنَ الجِنِّ أو الإنْسِ

لَفْظَةُ الجِنِّ بالنَّظَرِ إلى أَصْلِ مَعْناها، تَدُلُّ على الاسْتِتارِ والخَفاءِ عن الأَبْصارِ، ولِهَذا سُمِّيَتِ الجِنُّ بذلِكَ، لاسْتِجْنانِهِمْ واسْتِتارِهِمْ عن العُيونِ، وهُمْ أَجْسامٌ هَوائيَّةٌ قادِرَةٌ على التَّشَكُّلِ بأَشْكالٍ مُخْتَلِفَةٍ، لَها عُقولٌ وأَفْهامٌ[3]، والمَشْهورُ أَنَّ جَميعَ الجِنِّ من ذُرِّيَّةِ إبْليسَ[4]؛ ومَنْ تَبِعَهُ منهُمْ يُقالُ لَهُ شَيْطانٌ، قالَ الحَسَنُ البَصْريُّ: الجِنُّ هُمْ وَلَدُ إبْليسَ، كَما أَنَّ الإنْسَ وَلَدُ آدَمَ، ومن هَؤُلاءِ وهَؤُلاءِ مُؤْمِنونَ وكافِرونَ، فمن كان من هَؤُلاءِ وهَؤُلاءِ مُؤْمِنًا فهوَ وليُّ اللّهِ، ومَنْ كان من هَؤُلاءِ وهؤُلاءِ كافِرًا فهوَ شَيْطانٌ[5]. ومن هنا يَتَبَيَّنُ الفَرْقُ بَيْنَ الجِنِّ والشَّياطينِ؛ فالشَّياطينُ اسْمٌ لِأَتْباعِ إبْليسَ سَواءٌ كانوا مِنَ الجِنِّ أو الإنْسِ، قالَ تعالَى: ﴿شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ﴾ [الأنعام: 112]؛

(1) القِنّوْجيّ، فتْحُ البيانِ: 2/140.
(2) ابْنُ عاشور، التّحرير والتّنوير: 3/81.
(3) السُّبْلّي، آكامُ المَرْجانِ: ص: 23، وإسْماعيلُ حقّي، روحُ البيان: 3/280.
(4) الدّميريّ، حياةُ الحيوانِ الكُبْرى: 1/300.
(5) القُرْطُبيّ، الجامع لأحكام القرآن 21/277.

والعَرَبُ تُسَمّي كُلَّ مُتَمَرِّدٍ شَيْطانًا، ولَوْ كان من غَيْرِ الجِنِّ والإنْسِ؛ وتُسَمّي الحَيَّةَ شَيْطانًا؛ فكُلُّ عاتٍ مُتَمَرِّدٍ مِنَ الجِنِّ والإنْسِ والدَّوابِّ شَيْطانٌ[1]، قيل: الشّياطين جنسٌ، والجنّ جنسٌ، وقيل: الجنُّ منهم أخيارٌ ومنهم أشرار، والشّياطين اسم أشرار الجنّ ومتمرّديهم[2].

(لَمَسَ) و(مَسَّ) و(لامَسَ):

اللَّمْس: إدْراكٌ بظاهِرِ البَشَرَةِ كالمَسِّ، ويُعَبَّرُ به عن الطَّلَبِ، والمَسُّ يَكونُ باليَدِ وبِغَيْرِها[3]، وهو المباشرة كما قال الشّافعيّة، وقال الأحناف: هو القرب والمداناة[4]، ويُكَنَّى بالمَسِّ عن الجِماعِ ومُقَدَّماتِه، وعَلَى هَذا حُمِلَ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ﴾ [البقرة: 237]، كَما يُكَنَّى به عن الجُنونِ وعَنْ كُلِّ ما يَنالُ الإنْسانَ من الأَذَى، كَما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ [البقرة: 275]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ﴾ [البقرة: 80]، وقوله تعالى: ﴿مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ﴾ [البقرة: 214].

اللَّمْسُ شُعورٌ حِسّيٌّ باليَدِ، والمُلامَسَةُ فِعْلٌ بَينَ طَرَفَيْنِ، والمَسُّ الجماع

وأمّا اللَّمْسُ: فهو الشُّعورُ الحِسّيُّ بواسِطَةِ اليَدِ؛ فهوَ أَخَصُّ من المَسِّ، قالَ تَعالَى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأنعام: 7]، وَعليه فإنّ لامَسَ: تَعْني فِعْلًا مُتَبادَلًا بَيْنَ طَرَفَيْنِ؛ مِثْلَ قاتَلَ ولاعَبَ، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [النّساء: 43]، فالمُلامَسَةُ تَعْني تَبادُلَ اللَّمْسِ معَ المَرْأَةِ بشَهْوَةٍ، دونَ حائِلٍ، سَواءٌ أَنْزَلَ أَوْ لَمْ يُنْزِل[5].

المجيء والإتْيان:

الإتْيانُ مَجيءٌ بسُهولَة، وهوَ بدايَةُ المَجيءِ[6]، فإذا اكْتَمَلَ وبُلِغَ

(1) الجوْهريّ، الصّحاح: (شطن).
(2) أبو هلال العسكريّ، معجم الفروق اللّغويّة: 1/307.
(3) الرّاغِب، المُفْردات: (لمس).
(4) الجمْيريّ، شمس العلوم: (مسّ).
(5) الجمْيريّ، شمْسُ العُلومِ: 9/6112، والمعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (لمس).
(6) الرّاغِب، المُفْرداتُ: ص: 283.

مَقْصِده من مَكان أَوْ زَمانٍ أَوْ شَخْصٍ، أَصْبَحَ مَجيئًا، فالمَجيءُ هو إتْيانٌ مُحَقَّقٌ بَعيدٌ عن عَوامِلِ النَّقْصِ، قالَ تَعالَى: ﴿قَالُوٓاْ أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا وَمِنۢ بَعْدِ مَا جِئْتَنَاۚ﴾ [الأعراف: 129]، فالإتيانُ بدايَةُ المَجيءِ زَمانيًّا أَوْ مَكانيًّا، وقد لا يَتِمُّ فلا يَكونُ مَجيئًا، أَمّا المَجيءُ فهوَ إتْيانٌ مُحَقَّقٌ قَريبٌ زَمانيًّا ومَكانيًّا[1]، وهما في باب العقيدة بمعنى واحد[2].

المَجيءُ إتْيانٌ مُحَقَّقٌ

المَوْعِظَة والنَّصيحَة:

المَوْعِظَةُ مِنَ الوَعْظِ، وهوَ التَّذْكيرُ بالخَيْرِ، فيما يَرِقُّ لَهُ القَلْبُ[3]؛ من قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ، وتَذْكيرٌ بالواجباتِ معَ تَخْويفٍ[4]، وقد تَكون برِفْقٍ ودَعْوةٍ إلى السّيرَةِ الصّالحَةِ بلينٍ كَقَولِهِ تَعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِۖ﴾ [النَّحل: 125].

المَوْعِظَةُ نَصيحَةٌ وتَذْكيرٌ بالخير، وتَنْبيه إلى العَواقِبِ

والنَّصيحَةُ كَلِمَةٌ جامِعَةٌ مَعْناها حيازَةُ الحَظِّ لِلمَنْصوحِ لَهُ[5] بالدُّعاءِ إلى ما فيهِ صَلاحٌ، والنَّهْيِ عَمّا فيه فسادٌ؛ وأَصْلُها مِنَ النُّصْحِ الذي هو إخْلاصُ العَمَلِ عن شَوائِبِ الفسادِ[6]، فالنَّصيحَة: هي الدُّعاءُ إلى ما فيه صَلاح، والنَّهْيُ عَمّا فيه فسادٌ، والوَعْظُ نُصْحٌ وتَذْكيرٌ بالعَواقِبِ[7]، وَالرّجل يتَّعظ إذا قَبِل الموعظة، حين يذَكَّرُ الخَير وَنَحْوه . . يُقَال وعظته عظة. وَمن أمثالهم المَعْرُوفَة: (لاتعظيني وتَعَظْعَظِي أَي: اتَّعِظي وَلَا تَعِظي)[8].

(1) جبل، المُعْجمُ الاِشْتِقاقيُّ المُؤَصّلُ: (جيأ).
(2) في بابِ الأَسْماءِ والصِّفات، من تكلّم عن صِفةِ المجيءِ والإتْيانِ من مُحقِّقي أَهْلِ السُّنّة، يجْعلُهُما بمعْنًى واحِدٍ، ويسْتدِلُّ لهُما بالأدِلّةِ نفْسِها، دون تفْريقٍ، فالفرْقُ السّابِقُ غيْرُ وارِدٍ هنا في بابِ الصِّفات، فقوْلهُ تعالى: ﴿أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾ [الأنعام: 158] كقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: 22]. [ابْنُ تيْميّة، مجْموعُ الفتاوى: 458/5، وابْنُ القيِّم الصّواعِقُ المُرْسلةُ: 1099/3].
(3) الخليل، مُعْجمُ العيْن: (عظو).
(4) ابْنُ فارِس، مقاييسُ اللُّغةِ: (وعظ)، الرّاغِب، المُفْردات: (وعظ).
(5) الخطّابيّ، معالِمُ السُّنن: 4/125.
(6) الجُرْجانيّ، التّعْريفاتُ: ص: 241.
(7) الجوْهريّ، الصّحاحُ: (وعظ).
(8) الأزْهريّ، تهذيب اللّغة: (وعظ).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الرابع، سورة البقرة من الآية 248 إلى سورة آل عمران الآية 38
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1444هـ - 2023م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2023م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة البقرة من الآية 248 إلى سورة آل عمران الآية 38 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2023.
مج. 4 ، 808 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-55-2
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 4 : سورة البقرة من الآية 248 إلى سورة آل عمران الآية 38.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي : 978-9948-798-55-2
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-5828584 بتاريخ 2023/03/10م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»